على اسرائيل اعطاء الاسد فرصة

دمشق تصر على اجراء اتصالات مع جهات اسرائيلية وانسحاب تل ابيب لحدود 1967 مع إبقاء السيطرة على مناطق داخل فلسطين الانتدابية

■ ان النقاش العام الذي يجري الآن لقضية التفاوض مع سورية يصحبه الكثير جدا من الغرائز والايديولوجية، لكنه يتجاهل احيانا الحقائق البسيطة بتاريخ الاتصالات بسورية حتى الآن. ينطبق هذا الأمر ايضا على الصورة التي عُرضت عليها لجمهور خاص الاتصالات الشخصية التي أجراها مؤخرا الدكتور ألون ليئال مع شخصية امريكية ـ سورية.

ان القضية الرئيسية في الخلاف الذي كان في اتصالات الماضي بسورية كانت مشكلة الحدود في المستقبل. الموقف الاسرائيلي الأكثر سخاء الذي عُرض حتى الآن على السوريين كان استعدادا للتخلي عن هضبة الجولان، مع الاستعداد للانسحاب ـ بموازاة تحديد تسويات أمنية ليس هنا محل تناولها ـ الى الحدود الدولية بين سورية وارض اسرائيل الانتدابية. هذا هو الخط الحدودي الوحيد في المنطقة الذي يملك شرعية دولية، وكانت العودة الى الحدود الدولية ايضا حجر الزاوية في المعاهدات السلمية مع مصر والاردن.

موقف سورية مغاير: فسورية لا تنظر البتة في الحدود الدولية، بل تطلب العودة الى خط وقف اطلاق النار الذي كان موجودا حتى الرابع من حزيران (يونيو) 1967 يرى كثيرون الجدل بين هذين الموقفين اختلافات في الرأي في عدة كيلومترات أو أمتار وليس الامر كذلك.

لقد عبّر خط وقف اطلاق النار مع سورية عن انجازات سورية في حرب الاستقلال واحتلالها. رغم أن السوريين صُدوا في الأساس عن محاولة غزوهم اسرائيل في 1948، نجحت سورية في الابقاء على ثلاثة جيوب داخل اراضي ارض اسرائيل الانتدابية: بالقرب من مصادر نهر الاردن بجوار دان، وفي قطعة قصيرة غربي الاردن بقرب مشمار هيردين، وفي شرقي بحيرة طبرية، وفي ضمنها منطقة الحمّة. هذه المناطق منزوعة السلاح في الحقيقة، لكنها لم تُنقل الى سيادة اسرائيل وكانت على امتداد السنين مركزا لنزاعات لا تنتهي. ونتيجة ذلك أن لم يكن لاسرائيل وصول الى الشاطىء الشمالي الشرقي من بحيرة طبرية، والى منطقة الحمّة ايضا.

الموقف السوري ليس فقط ان تنسحب اسرائيل من هضبة الجولان، وهي منطقة سورية بلا شك. تطلب سورية ايضا العودة الى الخط الذي أبقى تحت سيطرتها ثلاث مناطق (هي صغيرة في الحقيقة لكنها ذات شأن) داخل مناطق ارض اسرائيل الانتدابية، التي كان يُفترض أن تكون داخل اسرائيل على حسب خطة التقسيم.

يوجد أساس لفرض أنه يقف وراء التصور السوري توجه لا يعترف بالحدود الدولية في المنطقة، وهي على حسب الايديولوجية القومية العربية أملاها الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الاولى: فسورية لا تعترف بحدودها مع لبنان كحدود دولية حقيقية، كما أنها لا تعترف الى اليوم بسيادة لبنان واستقلاله. من المعقول ان نفترض أن هذا ايضا حكم الحدود الدولية مع ارض اسرائيل الانتدابية، ولهذا ـ لا لاسباب مناطقية فقط ـ تصر سورية على خطوط الرابع من حزيران (يونيو). ومن هنا ينبع ايضا عدم استعدادها للاعلان الصريح بأن قرية الغجر داخل لبنان.

في صعيد آخر يعني الامر ان سورية، التي لا تقبل شرعية الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان في 1967، تعتقد بمقابلة ذلك أن احتلالاتها في سنة 1948 شرعية.

في بلاغ عما كان يُفترض ان يكون متفقا عليه في الاتصالات الشخصية التي أجراها الدكتور ليئال، أُبلغ عن استعداد للنزول عن هضبة الجولان والعودة الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو). يتبين من الخريطة التي ضُمت الى الابلاغات الى شيء من الشك ان المنطقة حول مشمار هيردين، وهي غربي نهر الاردن، ستُسلم الى سورية ايضا: ليس هذا «نزولا عن هضبة الجولان» فقط، بل أكثر من ذلك. سيطرة سورية غربي الاردن وفي داخل ارض اسرائيل الانتدابية. والامر مشابه فيما يتعلق بالحمّة.

هناك من يوافق على أن هذا ثمن مناسب للسلام مع سورية: هذه قضية مفتوحة للجدل. أما غير المفتوح للجدل فهو أنه في التفاوض الشخصي الذي أجراه الدكتور ليئال ومن يؤيده، تم تماما وبلا معارضة قبول التوجه المنطقي السوري. كان ينبغي أن يُقال هذا للجمهور الاسرائيلي.

شلومو أفنيري
محاضر في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) 2007/1/24

دولة غارقة لا تؤدي وظائفها.. ومن العار أن يكون المرء اسرائيليا

صورة اسرائيل في دافوس هبطت الى مستوى لا سابق له

■ توصيتي للإسرائيليين الذين لا يزالون يعتزمون الوصول الى مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي في بلدة التزلج السويسرية الفاخرة دافوس: رجائي أن لا. رجائي أن لا تأتوا، إذا لم تكونوا صعدتم بعد الى الطائرة. رجائي ألا تأتوا، إذ ليس شرفا كبيرا للمرء أن يكون هذا العام إسرائيليا في دافوس. عمليا، هذا عار كبير جدا.

اسرائيل لم تعد تتخذ صورة القوة العظمى للتكنولوجيا العليا المزدهرة ولا حتى كقوة عظمى لاحتلال وحشي. انها تتخذ صورة شيء آخر تماما: دولة غارقة ولا تؤدي وظائفها، رئيسها سيقدم الى المحاكمة بتهمة الاغتصاب. رئيس وزرائها سيحقق معه للاشتباه بدفع مصالح مقربيه الى الامام، وزير ماليتها سيطير من وزارته بسبب قضية أموال وجمعيات، رئيس اركانها استقال بسبب حرب فاشلة، وزير دفاعها سيضطر قريبا الى السير في أعقابه. هكذا هي اسرائيل كما تظهر في شتاء 2007 أمام العيون المتفاجئة لابناء النخبة الاقتصادية، السياسية والاكاديمية في العالم، التي تصل الى دافوس لاربعة أيام من المداولات على مصير البشرية.

صورة اسرائيل سيئة مثلما لم تكن في اي وقت مضى. وعندما يصل هذا الصباح مشاركو المؤتمر في دافوس الى مركز المؤتمرات المحلي للمشاركة في المحاضرات، في المداولات، في ورشات العمل وفي حلقات البحث، فانهم سيتلقون صحف اوروبية في صفحاتها الاولى تلعب اسرائيل دور النجم. واي اسرائيل تظهر من على هذه الصفحات. دولة مغتصبين، فاسدين في القيادة، تتدهور الى درك اخلاقي أسفل. التقرير عن لائحة الاتهام ضد رئيس اسرائيل تستهل كل النشرات الاخبارية في اوروبا والمذيعون يبدون كمن لا يصدقون النص الذي يقرأونه: دولة اسرائيل وفضائح جنسية في القيادة؟ يهود واغتصاب؟ يهود وفساد؟

ظل كثيف سقط على صورة اسرائيل في العالم. والى أن نزيله، فان الاشخاص النزيهين سيترددون في مصافحتنا، في التضامن معنا وفي الاستثمار عندنا. وهم منذ الان يترددون. اصدقائي القدامى، ممن حضروا المؤتمرات في دافوس، يجتذبونني جانبا وبهمس محرج يسألون: ماذا جرى لكم، ايها الاسرائيليون؟ كيف سقطتم هكذا؟ ماذا أنتم، دولة مغتصبين وفاسدين؟ ولن تجدي الاستطلاعات الوردية لصندوق النقد الدولي والاقتباسات الايجابية التي انتزعت من مدير عام دولي ما أديب ومتلعثم او من سياسي عربي ـ مسلم لم يفهم السؤال. الحقيقة المريرة، المتكررة والمحرجة هي أن صورة اسرائيل في دافوس ـ في اللقاء الذي هو منشور قيادة العالم ـ هبط الى درك أسفل لا سابق له. جد غير لطيف أن يكون المرء اسرائيليا في دافوس 2007، غير لطيف، ولكننا نستحق.

سيفر بلوتسكر ـ دافوس
(يديعوت احرونوت) 2007/1/24

طُرد سكان منطقة سوسيا جنوبي الخليل عن ارضهم اربع مرات بذرائع مختلفة والمستوطنون يستمتعون باحتلال مكانهم ولا احد يجرؤ على ازعاجهم

■ هناك قصة معروفة عن يهودي فُرض عليه أن يخدم في جيش القيصر. تبين سريعا جدا أنه اذا حرص على أحكام الحلّ فسيموت جوعا. وعندما ضاق الامر عليه كتب الى حاخام وسأل ماذا يصنع. وقضى الحاخام أن الحفاظ على النفس يُبطل أحكام الحلّ. اذا لم يكن مفر فكُل الخنزير، ولكن حذره من أن يلعق أصابعه.

يصبح المجتمع الاسرائيلي أكثر فأكثر مجتمعا تصبح الذبائح التي لا تحلّ فيه أكلا لذيذا. فهم فضلا عن أنهم لا يخجلون يلعقون أصابعهم. يمكن اعتياد كل شيء حتى اللحم الذي لا يحلّ. في البدء يتغلبون على الاشمئزاز وبعد ذلك يستمتعون.

في يوم الاثنين القريب ستبحث محكمة العدل العليا استئناف سكان سوسيا جنوبي الخليل على محاولات سلبهم ما بقي من ارضهم. ليست قصة سلبهم قصة «كبيرة». هناك الكثير مثلها وراء خطنا الاخضر غير الموجود. من المفيد أن نذكرها ربما لأنها تقول شيئا ما عنا وعن دُهن الاحتلال الذي يسيل على ذقوننا.

ان سكان المنطقة هم أفقر الفقراء، مزارعون يمكثون في اراضيهم منذ القرن الماضي ويستخرجون منها بعمل كثير خبزهم. منذ الثمانينيات يُطردون مرة تلو اخرى عن اراضيهم بذرائع مختلفة. في البدء أُجلوا عن قريتهم التي أصبحت جزءاً من حديقة وطنية. وبغير بيوتهم اضطروا أن يعيشوا على ارضهم في أكواخ وكهوف. منذ ذلك الحين يُطردون من آن الى آخر (طُردوا اربع مرات في الحصيلة النهائية)، وكل ذلك لتمكين أفراد المستوطنات والمستوطنات غير القانونية في المنطقة من أن يعيشوا في منطقة خالية من التهديد، أي خالية من الوجود المقلق للملاّك الأصليين. ما هو التهديد بالضبط؟ ليس واضحا.

يبدو أن الدولة قد أهملت أخيرا الدعوى الأمنية. وهي تثير الآن بدلا منها كذريعة للطرد دعاوى ادارية. يتبين أن المسلوبين متورطون باختلالات مكتبية. يُطلب اليهم الحصول على رخص بناء للأكواخ وللكهوف التي يسكنونها منذ طُردوا عن بيوتهم. وهم يأتون اذا الى لجان الترخيصات، التي يجلس فيها جيرانهم الأحباء، المستوطنون ومن العجب انه لا نهاية للاختلالات التي يتم الكشف عنها في الطلبات وفي البناء. لا تُعطى الرخصة. منذ هذه اللحظة يُسلّ فوق رؤوسهم سيف الادارة السوية. تهز محكمة العدل العليا كتفيها. ألا توجد لكم ترخيصات؟ هذه مشكلتكم.

أو الطريقة الحسنة من الاعلان عن مناطق واسعة بأنها مناطق أمنية خاصة. هذه المنطقة موجودة كلها على اراض خاصة لسكان المنطقة الفلسطينيين. إن دخولهم المنطقة محظور بالطبع. ولما كانوا لا يفلحون اراضيهم فانها تُعلن مع الوقت «ارضا بورا» (ارضا متروكة تريد الدولة ادعاء ملكيتها). ومن جهة ثانية، يفلح سكان المستوطنات خاصة هذه الارض ويحولونها بالتدريج الى ملكيتهم، لأن القانون العثماني الذي تحرص دولة اسرائيل كثيرا على طاعته عندما يكون الامر مريحا لها، يقرر أن الارض التي تركها مالكها تنتقل الى ملكية من يفلحها. ادارة سوية.

جنود اسرائيليون يرافقون مستوطنين في الخليل

ان مسألة الادارة السوية نسبية بالطبع. هاكم ما يظهر في تقرير ساسون، الذي نشر في آذار (مارس) 2005 عن مستوطنة سوسيا الطارئة في الشمال الغربي. موعد الانشاء: تموز (يوليو) 2001. رخصة الحكومة أو وزير الدفاع للانشاء: لا توجد.

نوعية الحقوق على الارض: اراض بور. الجهة التي خصصت الارض: لا توجد. الوضع التخطيطي: لا يوجد. عدد السكان: اربع عائلات مع غير متزوجين نحو من ثلاثين نسمة. في مكان سكن متوسط ومساكن جماعية.

وهاكم مفاجأة: مساعدة وزارة البناء والاسكان: 600 ألف شيكل. يبدو أن سلطاتنا لا تتمسك دائما بشهوة النماذج والرُخص.

ولم نقل شيئا بعد عن إفساد الحقول والاشجار، وتسميم الآبار، وعن ازعاج الاولاد في طريقهم الى المدرسة ـ كل هذا بلا ترخيص، ولكن ليس بغير ابتسامة لطيفة ومتفهمة للسلطات والغمزات والتلميحات التي تميز جدا صنع العدل في المناطق. لعق الأصابع ببساطة.

بقي فقط ان نرى هل ستنضم محكمة العدل العليا الى الحفل. هنيئا مريئا.

أفيعاد كلاينبرغ
(يديعوت احرونوت) 2007/1/24

الحواجز مكان لاظهار المجتمع الاسرائيلي على حقيقته ورمز للاحتلال القمعي الظالم

■ على من يريد أن يتعرف على المجتمع الاسرائيلي أن يتوجه الى الحواجز. ليس لربع ساعة، وتحت توجيه القادة الذين تفاخروا بالمظلة التي أُقيمت من اجل الاشخاص الذين ينتظرون في الطابور، وانما عليه أن يبقى هناك لساعات خلال عدة ايام حتى يرى بأم عينه مزايا عديدة من المزايا الاسرائيلية التي تفاخرنا بها دائما.

ميزة الصحبة الرفاقية مثلا التي يمكن لمن يتحلى بها أن يخرج عن القواعد التي ظهرت هناك أصلا. في حاجز تياسير على سبيل المثال، قام جندي في حالتين تم توثيقهما في الاسابيع الأخيرة، بالتبول أمام الناس بمن فيهم النسوة. ربما كان الجندي نفسه في كلا الحالتين وربما كانا اثنين. هذا كان فقط تعبيرا متطرفا عن استخفاف الجنود على الحواجز بالناس الذين يخضعون لرحمتهم مضطرين للمرور منها ـ معلمين ومزارعين وتجارا وتلاميذ وعمالا في المستوطنات. ولكن هذا ايضا تعبير عن ثقة الجنود بأنفسهم وعلمهم ان أحدا من رفاقهم الآخرين لن يمنعهم من القيام بما لا يفعلونه في بني براك أو بنيامينا.

كما أن الاسرائيليين يتصفون بالاستعدادية للمساعدة. أحد الجنود ساعد شرطيا كان يجلس في سيارته في الحاجز الواقع على طرف غور الاردن. في يوم الثلاثاء قبل اسبوع قام الجندي بجمع هويات السائقين وأعطاها للشرطي الجالس في الجيب وعاد مع مخالفات بقيمة مائة شاقل لكل واحد منهم، بسبب عدم وضع حزام الأمان. وبالمناسبة، تبين أن السائقين كانوا يضعون الأحزمة رغم أن سياراتهم كانت متوقفة أمام الحاجز منذ ساعة ونصف!.

القدرة الإبداعية هي ميزة اسرائيلية مُرحب بها: أمر عسكري يحظر على كل فلسطيني دخول غور الاردن والاقامة فيه باستثناء القاطنين والعاملين فيه، خصوصا في المستوطنات. في الاسابيع الأخيرة أخذ الجنود في حاجز تياسير يحذرون سكان الغور الذين تجرأوا «على النوم» خارج المنطقة والعودة اليها صباحا، أن هذا العمل «محظور». قبل سنة ونصف قرروا «منع» المزارعين من نقل بضائعهم عبر الحاجز وأجبروهم على الالتفاف مسافة 30كم للمرور عبر حاجز آخر. وعندما تم التوضيح للجنود أن سلوكهم لا يستند الى قرار من الأعلى، ابتدعوا طريقة لابعاد السائقين عن الحاجز: ألزموا حملة الخضراوات للضفة على إنزال حمولتهم أمام الحاجز من اجل التفتيش ومن ثم إعادتها الى السيارة.

التمسك بالمهمة هو ميزة هامة خصوصا في الجيش. قائد المنطقة لواء يذهب وآخر يأتي، والجنود يأتون ويذهبون الا ان حاجز تياسير النائي يعطي نفس السلوك ونفس التقارير خلال السنوات الأخيرة.

الجنود يبتدعون المضايقات وزمن الانتظار أطول مما كان عليه في السابق بذرائع فارغة (ترميم الحاجز أو البطاقات المزيفة أو الإنذارات).

من السهل القول أن حاجز تياسير هو حاجز شاذ عن القاعدة. الدليل على ذلك ان قيادة لواء الغور قالت أن المعلومات الواردة تلقى اهتماما جديا والاجراءات تُتخذ ضد الجنود المخالفين ـ الناس قالوا أن الجندي المعاقب بقي على الحاجز رغم ادعاء القيادة أنه قد أُزيح من موقعه. الوضع في حاجز تياسير سرعان ما يعود الى سابق عهده بعد مرور بضعة ايام من التغيير الناجم عن الشكاوى، واساليب الازعاج والمضايقات باقية مستديمة. هذه المضايقات موجودة بسبب الأوامر الضمنية التي تقف وراء اقامة كل حاجز: منع الناس من حرية الحركة من اجل رفاه المستوطنين، أي اسرائيل.

لقد مللنا وسئمنا القراءة عن الحواجز، والأمر الأكثر مللا هو الكتابة عنها. وخصوصا المرور من خلالها. ولكن بما أن الفلسطينيين لا يملكون مناصا إلا مواصلة المرور عبر الحواجز، فستبقى هذه الحواجز ممثلا للمجتمع الاسرائيلي.

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2007/1/24

لأن منصب رئيس الدولة كان أكبر منه منذ البداية

كتساف يقف اليوم عاريا أمام لائحة الاتهام وما حدث معه مخجل لدولة اسرائيل كلها

■ على تلة عالية فوق جبل هرتسل في القدس، توجد شواهد رمادية يصعب التمييز بينها. من يُصر على قراءة الأحرف الباهتة المنقوشة على الشواهد الحجرية يجد هناك أسماء شخصيات عامة منسية. هذه المقبرة المخصصة لكبار الأمة والتي تحتوي في طياتها على رؤساء الدولة ورؤساء الكنيست ورؤساء الوزراء والوزراء. لولا أن شاهد قبر اسحق وليئا رابين كان مختلفا في شكله، لمر عنه العابرون مثل غيره دون أن يلاحظوا وجوده. بالرغم من ذلك هناك سياسيون يسعون (أحيانا بتشجيع من زوجاتهم) للوصول الى المناصب العالية جدا حتى يُدفنوا في آخر عمرهم في مقبرة عظام الأمة. وكأن ذلك هو التأكيد على مكانتهم.

لا نعرف اذا كان دافع موشيه كتساف للوصول الى رئاسة الدولة مثل غيره ممن سبقوه، ولكن عندما نشر بالأمس بيان المستشار القضائي للحكومة حول عزمه على تقديمه للمحاكمة، طرح التساؤل عن سبب اختيار هذا الشخص أصلا لمثل هذا المنصب الرفيع، ذلك لأن كتساف كان ناشطا سياسيا رماديا بدا أن منصب رئيس الدولة كبير عليه بعدة أرقام. ليس لأن المنصب سيتطلب مهارات خاصة، ولكن من الأجدر أن يكون المرشحون ذوي مزايا خاصة ومكانة مرموقة. ولكن كتساف أصر واستغل مثل غيره من السياسيين حالة اللامبالاة الحسية ونجح في تحقيق هدفه. اليوم تنظر الدولة كلها لرئيسها، وتشعر بالخجل: هذا الشخص هو رمزها الوطني.

المحكمة ستبت في أمره. وهو مثل غيره يتمتع بحق البراءة الى ان تثبت إدانته. ولكن حكمه الاخلاقي قد صدر ليس بسبب تقديم لائحة الاتهام التي يقف لها شعر الرأس، وانما بسبب سلوكه منذ أن بدأت عملية التحقيق ضده. تبين أن كتساف رجل صغير لا يقول الحقيقة، ولا يتوانى عن استخدام أية وسيلة للخلاص من قفص الاتهام. ما الذي لم يقله هو والمقربون منه عن الشكاوى؟ قالوا انها فرية سياسية حيكت ضده من اجل إزاحته عن مقر الرئاسة، وقالوا انها مظهر من مظاهر الملاحقة الطائفية وأنه يخوض كفاحا مريرا ضد ثلة من المجرمين. وفي الايام الأخيرة ادعى أحد محاميه أن احدى المدعيات هي بائعة هوى كانت تبيع جسدها من اجل المال، وفي حالة اخرى حاولوا تشويه سمعة احدى المدعيات من خلال مجرم سابق اعترف أنه حصل على المال مقابل خدماته.

هذا الاسلوب الدفاعي معروف من مواقع اخرى، وموشيه قصاب (من خلال مقربيه) قام باستخدامه من مقر رؤساء اسرائيل. كتساف لم يتخلّ عن وسائل الدفاع الاخرى المستخدمة في الساحة السياسية: هو اتهم وسائل الاعلام بالتعدي عليه وادعى ان الصحافة قد تربصت به منذ أن وصل الى مقر الرئاسة وبحثت عن عيوبه ونواقصه، ولم يتوانَ عن اتهام الصحافة بالوصمة الطائفية.

الآن أصبح كتساف في حجمه الطبيعي في مواجهة الأمة: شخص متهم بالاغتصاب وارتكاب اعمال مشينة بالاكراه وتحرش جنسي مهووس كمن لم يتوانَ عن استغلال مكانته للحصول على أشياء بالغش. الشخص الذي صرح أنه لم يمارس شيئا مع المدعية (أ) باستثناء علاقات العمل، والذي تفاخر بزواجه الناجح ونفى بغضب وإصرار الشكاوى وطلب انتظار انتهاء عملية التحقيق من قبل إصدار الحكم عليه ـ يقف عاريا أمام لائحة الاتهام التي لا يوجد لها مثيل في خزيها وعارها. هذه مفخرة لدولة اسرائيل التي اختارته رئيسا لها.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2007/1/24

على اسرائيل التفكير في الغاء مؤسسة الرئاسة أصلا

يجب تقديم كتساف لمحاكمة سريعة وادانته بأقصى عقوبة

■ دولة اسرائيل ضد لرئيس دولة اسرائيل. يصبح المواطن رقم 1 المتهم رقم 1. اذا ما ثبتت التهم عليه، فسيكون من الواجب الزج بموشيه كتساف في السجن لوقت غير قصير. واذا لم تثبت، فسنضطر جميعا الى الاعتذار له وسيتبين مرة اخرى أن النيابة العامة للدولة والمستشار القضائي للحكومة بلا تفكير سديد وان الشرطة بلا قدرة.

في هذه الاثناء، يجب على بعضهم ان يُبين لفخامة الرئيس انه يجب عليه ان يمضي الى البيت. أن يُخلي قبضته عن حاشية المنصب، وان يجمع متاعه وأن يبتعد عن بيت الرئيس في القدس في أسرع وقت ممكن. فربما يستطيع بهذا أن يدافع عن بقايا اسمه الحسن وبقايا براءته من كريات ـ ملاخي. لم تعد هذه كرامة الرئيس بل كرامة الانسان. غير أنه في حالة موشيه كتساف، الكرامة الشخصية عملة نادرة. بدلا منها تزود الرئيس بالغرائز، الكثير جدا من الغرائز الوحشية، والبواعث الغامضة، تلك التي جعلته، بعكس جميع الاحتمالات، رئيسا للدولة وجعلت منه على حسب ما يقول مزوز حيال كل الاغراءات مصنعا خصبا للعلاقات الجنسية القسرية. مصنعا سعيدا.

وهناك شيء آخر صغير، من الذي يجب عليه أن يأتي كنيست اسرائيل وأن يُبين له أمرين: أولا، أن عليه أن يعزل الرئيس اذا لم يستقل. فورا. هنا والآن. ان «الكتلة المانعة» المعارضة لعزل الرئيس تضائل أكثر فأكثر بقايا ثقة مواطني الدولة بجهازهم السياسي. لا يمكن أن تستعبدنا جميعا قلة قليلة من نشطاء الاحزاب والساسة لاستمرار الالتفاف على بيت الرئيس، لاعتبارات شخصية ضحلة جدا. والأمر الثاني أكثر أهمية: بدل تغيير اجراء انتخاب الرئيس من التصويت السري في الكنيست الى تصويت علني، يجب الغاء قانون أساس رئيس الدولة. فورا. هنا والآن. ليست بنا أية حاجة الى رئيس. بيّنوا لي آخر رئيس أسهم للشعب بشيء ما، أو للدولة، أو للوحدة، أو للأمن، أو للاقتصاد، أو لشيء ما. لا موشيه كتساف ولا عيزر وايزمن ايضا. هذه مؤسسة قديمة، ومتعبة، ومن الفضول، ومُسرفة، كلها مُتع، وتشريفات وبلبلة دماغ. البيت الفخم، والمراسيم، والأسفار، والحُراس، والسيارات، والنفقات. هذا يكلف مالا كثيرا، ولا يأتي بأية فائدة. بل بالضرر والخزي فقط. بعد بضعة اسابيع سينتخب رئيس آخر لاسرائيل، بعد حملة مليئة بالدسائس، والغرائز والوعود. وسنبقى مع الخزي ومع سبع سنين من خطب فصيحة لروبي ريفلين أو خطب مُجهدة لشمعون بيريس. وكل ذلك بمقابلة ماذا؟ ما الذي اخطأناه؟ أي سوء قدّمنا؟ ما الذي فعله الأمميون ليضطروا الى الاستمرار في تقبّل الزيارات «الرسمية» للرئيس في دولهم، لتكريم شخص ما يأتي لبلبلة الدماغ. لا يُحتاج الى هذا. لا يُحتاج حقا. يمكن استغلال النفقة في تقديم الوحدة ومضاعلة التباعد بين الشعب بألف طريقة وطريقة أفضل. يمكن بيع بيت الرئيس في القدس لمصلحة مشروع عقاري مثمر (أين ايهود اولمرت عندما يُحتاج اليه؟)، أو في المقابل: جعله «بيت وحدة الشعب» وتخصيصه لنشاط كثيف، ويومي، لمضاعلة الفروق وتقريب القلوب.

لا يُحتاج الى رئيس من اجل هذا. الرئيس، كما تعلمنا، لا يقّرب القلوب في ايامنا. انه يقّرب على حسب التهم أشياء اخرى. كم يصعب سقوط موشيه كتساف. اذا كانت الاشياء المنسوبة اليه صحيحة، فقد كسبها باستقامة. لا يوجد خطأ لم يقم به في الطريق الى المهانة. كان يستطيع أن ينهي هذا انهاء حسنا لو تخلى عن الرئاسة قبل بضعة اشهر واستقال راغبا، لقاء اغلاق الملف. لقد اختار الاستمرار في معركة خاسرة قبيحة لا داعي لها. ومن جهة ثانية، كلنا مدين له بالشكر على ذلك. لانه اذا كانت الاشياء المنسوبة اليه صحيحة، ولانه اذا كان موشيه كتساف آلة جنس مفترسة شديدة الوطء استغلت، وأهانت وجرحت نساء في طول حياته المهنية السياسية وعرضها، واذا ما ثبتت جميع هذه الاشياء في المحكمة، فسيكون من الواجب إبعاد الشخص عن صُحبة البشر وايقاع أقصى عقوبة به، أو أكثر منها. يجب عليه أن يستقيل، ويجب على المستشار القضائي أن يُجري له مساءلة سريعة، ويجب أن تكون لائحة الاتهام مُقدمة سريعا، ويجب أن تجري المحاكمة بنجاعة وبلا تعذيبات حُكم أو هدر وقت بلا داعٍ. يجب أن يتم العدل، في حالة موشيه كتساف وأن يظهر فورا. هنا والآن.

بن كاسبيت
مراسل سياسي في الصحيفة
(معاريف) 2007/1/24

استقالة الرئيس كتساف أصبحت أمرا مقضيا لانقاذ ما بقي من كرامة المؤسسة الرئاسية

■ جلس اثنان من المحامين الكبار أمس وهما دافيد ليبائي وتسيون أمير في غرفة صغيرة، مزدحمة حتى الاختناق بعدسات التصوير والسماعات، وعرقا غير مرتاحين في مقعديهما. كلاهما مُعتاد الدفاع عن قضايا خاسرة، لكنهما لم يُدافعا قط عن قضية محرجة الى هذا الحد.

سيستقيل الرئيس. إن لم يكن اليوم ففي الغد، وإن لم يكن في الغد فبعد غد. الاستقالة، لا الامتناع المؤقت عن شغل الوظيفة ولا أي تذاك آخر، هو ما يُحتاج اليه لانقاذ ما بقي من مؤسسة الرئاسة ولاعادة القضية الى التناسب. سيخدم موشيه كتساف الشخص المجتمع الاسرائيلي وسلامته خدمة كبيرة قد تكون آخر خدمة. ستشكر الدولة له ذلك.

تقتضينا النزاهة أن نقول إن قرار الاستقالة ليس مسألة سهلة. إن اعلان المستشار القضائي للحكومة بأنه يزن تقديم لائحة اتهام وضع المصلحة الرسمية بازاء المصالح الشرعية لموشيه كتساف كمرتاب فيه وكمتهم. إن الاستقالة تسلبه حصانته. سيستطيع كل ضابط شرطة أن يدعوه الى التحقيق عندما يشتهي ذلك. إن استمرار ولايته هو الكنز الذي بقي له اذا ما أراد أن يُفاوض في صفقة ما مع الادعاء. لا يتخلون بسهولة عن أملاك كهذه.

مع ذلك الاصرار على التخلي المؤقت عن الوظيفة يُعرّضه لكمية ضخمة من العيب عليه. لا توجد في هذه القصة رحمة: فاعضاء الكنيست وعضوات الكنيست، والصحافيون، وأفراد الترفيه كلهم جميعا سيكون مُضغة في أفواههم. إن لجنة الكنيست، التي يجب عليه أن يطلب منها التخلي المؤقت عن الوظيفة، لن تعطيه مطلوبه إلا بعد تنكيل شديد كلامي. وما يزال قائما امكان ان تبدأ الكنيست اجراءات عزله، أو أن تُبين له محكمة العدل العليا الطريق الى الخارج.

أمس بعد الظهر، عندما وصل كتساف مكتب المحامي دافيد ليبائي، في بيت أموت مشبات في تل ابيب، أُثيرت جميع هذه الاعتبارات المؤيدة والمعارضة للاستقالة، والمؤيدة والمعارضة للتخلي المؤقت عن الوظيفة. كان البحث في التكتيك لا في الاستراتيجية. من الواضح لجميع من يشارك في الدفاع عن الرئيس أن لائحة الاتهام ستأتي آخر الأمر. ان المساءلة ستُمكّن من إطالة الوقت وقد تأتي بتخفيف جزء من التُهم ايضا، لكنها لن تُبطلها البتة.

يقول كتساف: حيكت مؤامرة عليّ. لم أفعل شيئا مما يُنسب اليّ. هذا هو موقفه أمام الجمهور، وما لا يقل أهمية عن هذا من جهته، ان هذا ما قاله لأبنائه ايضا. يصعب أن نرى كيف سيستطيع الرجل موشيه كتساف أن يأتي الى المحكمة ليعرض موقفا مغايرا. يفضل أناس في وضعه أن يُحكموا حُكما أصعب على الاعتراف بالتهمة. مع الحكم يستطيعون أن يزعموا لعائلتهم وللجمهور انهم ظُلموا. أما مع الاعتراف فالأمر أصعب.

يقول كتساف: أنا درايفوس، ويأمل أن يوجد شخص ما مثل إميل زولا يقوم ويدعو قائلا: «أنا أتهم».

لحسن حظنا أن اسرائيل في القرن الواحد والعشرين ليست فرنسا في القرن التاسع عشر. الادعاء في البلاد يخطئ احيانا بالغلو المبالغ فيه واحيانا بالاهمال المبالغ فيه، لكن لا يعتقد أي انسان جدي أنه يُدير دسائس على رئيس الدولة. حتى لقد حُذر أمس محامو كتساف من الخروج بدعاوى «أنا أتهم» على المستشار القضائي للحكومة. على العكس لقد أغرقوه بالاطراء. انهم يعلمون أن مصير زبونهم في يديه.

يقف كثيرون بازاء ملف الرئيس ويضربون كفا بكف: الويل للدولة التي بلغت الى هذا الحد. يبدو أن الذعر مبالغ فيه. يوجد في حياة الدولة قضايا محرجة، وتوجد قضايا خطرة. تنتمي هذه القضية الى النوع المحرج. انها تدل على تغير سليم يجري على المعايير الاجتماعية. ان من لا يعرف الدولة كان يمكن أن يفكر ان قضية «دولة اسرائيل ضد الرئيس كتساف» تدل على ازمة قيمية وتشريعية، وعلى خراب المملكة في الحقيقة.

الحقيقة أنه يوجد هنا شخص حياة عامة في منصب جليل جدا لكنه غير ضروري تماما متهم بقضية جنائية. سيحصل على ما يستحق في المحكمة. وكذلك النساء اللاتي إتهمنه. اذا لم يُحكم عليه فستتم تبرئته. إن حقيقة أن الرئيس في اسرائيل هو كسائر الناس ليست بشرى سيئة جدا.

ناحوم برنياع
محلل رئيسي في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/24